

## المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١

### Internal and external variables and their impact on Egyptian foreign policy in light of the strategic shifts in the Arab region after 2011

مهاب حسني النحال

باحث دكتوراة

#### المستخلص

لقد شهدت الدولة المصرية العديد من التغيرات في القرن الحادي والعشرين وخاصة في العقد الثاني منه وبالأحرى في بداياته حيث مرت بالعديد من الظروف التي أثرت كل التأثير على المجتمع المصري كافة وليس فقط النظام السياسي، وبالضرورة أدت تلك المتغيرات إلى نهج متباين في أداء السياسة الخارجية المصرية، وبالتالي في هذا الموضوع يسعى الباحث لرصد المتغيرات التي عصفت بالبيئة الداخلية المصرية ولتي بدورها ثرت بنحو أو بآخر على السياسة الخارجية وهو الذي سيتضح من خلاله مدى فاعلية تلك السياسة في تنفيذ أهداف الدولة من عدمه، ثم سيتم التطرق كذلك الأمر لرصد كافة المتغيرات الخارجية أي المرتبطة بالبيئة الدولية والتي أثرت بشكل أو بآخر على السياسة الخارجية المصرية، وعليه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى الآتي؛

- ♣ المحور الأول: المتغيرات الداخلية، أثرها على السياسة الخارجية المصرية:
- البند الأول: المتغيرات الداخلية في البيئة المصرية (٢٠١١-٢٠١٨).
- البند الثاني: تتبع مسار أداء السياسة الخارجية في تلك الحقبة.
- ♣ المحور الثاني: المتغيرات الخارجية، أثرها على السياسة الخارجية المصرية:

- البند الأول: المتغيرات الخارجية المرتبطة بالبيئة المصرية (٢٠١١ - ٢٠١٨)
- البند الثاني: تأثير أداء السياسة الخارجية المصرية في تلك الحقبة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية، مصر، المتغيرات الداخلية، المتغيرات الخارجية

### **Abstract:**

The Egyptian state has witnessed many changes in the twenty-first century, especially in the second decade of it, and rather in its beginnings, as it passed through many circumstances that affected all the Egyptian society, not just the political system, and by necessity these changes led to a different approach in the performance of Egyptian foreign policy, Consequently, in this regard, the researcher seeks to monitor the variables that have plagued the Egyptian internal environment, which in turn influenced, in one way or another, the foreign policy, through which it will become clear to what extent the effectiveness of that policy in implementing the goals of the state or not, then the matter will also be addressed to monitor all external variables, i.e. related to the environment. This study will be divided into the following, in one way or another, on the Egyptian foreign policy.

- The first axis: internal changes, their impact on Egyptian foreign policy:
  - First Item: Internal Changes in the Egyptian Environment (2011-2018).
  - The second item: tracing the course of the foreign policy performance of that era.
- The second axis: the external variables, their impact on the Egyptian foreign policy:
  - Item 1: External variables related to the Egyptian environment (2011-2018)
  - The second item: the impact of the performance of the Egyptian foreign policy during that era.

**Keywords:** Foreign Policy; Egypt; Internal variants; External variables

## المحور الأول: المتغيرات الداخلية فى البيئة المصرية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية:

مرت على الدولة المصرية خلال بداية العقد الثانية من القرن الحادى والعشرين عدة تحديات ومتغيرات أثرت على نهج الدولة المصرية وسياستها بل كذلك الأمر أثرت على أداء السياسة الخارجية وتباين أداءها، وجاء الحدث الأول متمثلاً فى ثورة يناير ٢٠١١ حيث تعتبر المرتكز والأساس للانتقال بمصر من حقبة نظام حكم شابه العديد من الانتقادات إلى انعطافات ومسارات غاية متذبذبة ما بين صعود وهبوط فى أداءها، وقد مرت كذلك بنظام حكم تلى تلك الثورة أثر تأثيراً بالغاً على الدولة وسياساتها الخارجية حيث اتسم أداء تلك السياسة بالتراجع الانكماش فى الساحة الدولية بل أنه شهد إخفاقاً فى العديد من الملفات، ثم تلتها ثورة الثلاثين من يونيو التى صححت المسار باتجاه تكوير أداء الدولة وتوسيع نشاطها وحماية مصالحها والقضاء على المثالب التى عصفت بها عقب يناير ٢٠١١، وعليه سيتطرق الباحث فى هذا المبحث إلى رصد أبرز المتغيرات الداخلية التى أرت فى السياسة الخارجية المصرية على مدار فترات الدراسة التى تبدأ من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨ وذلك من خلال البند الأول، ثم تتبع مسار تلك السياسة خلال تلك الفترة وتأثير تلك العوامل عليها من خلال البند الثانى،

•البند الأول: المتغيرات الداخلية فى البيئة المصرية.

•البند الثانى: تتبع مسار أداء السياسة الخارجية فى تلك الحقبة.

البند الأول: المتغيرات الداخلية فى البيئة المصرية ٢٠١١ - ٢٠١٨:

لقد مثلت تلك الحقبة من القرن الحادى فترة فاصلة فى تاريخ مصر كونها مثلت الحد الفاصل بين الوقع فى نفق مظلم يسبب العديد من الاضطرابات للدولة وما بين الاستمرار من أجل نهج الإصلاح والتنمية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتطوير المجتمع والبيئة المصرى، لذا من أبرز المتغيرات الداخلية التى تمثلت فى تلك الفترة أولاً ثورة يناير ٢٠١١ وما نتج عنها من ظروف بتتحدى نظام حكم دام لأكثر من ثلاثين عام وقدم آخر لم يستمر إلا عام على الأكثر، ثانياً الحدث التاريخى الثانى والمتمثل بالثورة على نظام الحكم القائم، ومنه لقدم نظام سياسى آخر حاملاً معه العديد من الملفات، وبالتالي سيتطرق الباحث فى هذا البند لرصد تلك المتغيرات إيجاباً باعتبارها المؤثر على أداء تلك السياسة وذلك لأنها تشكل المحددات الداخلية بنحو أو بآخر لها، وهذا ما سيلي تناوله على النحو الآتى بيانه؛

أولاً ثورة يناير ٢٠١١، انطلقت الشرارة الأولى لتلك الثورة على مواقع التواصل الاجتماعى بين العديد من الشباب وذلك من أجل الاعتراض على الأوضاع المعيشية المتردية والقمع الاجتماعى ناهيك عن هشاشة

الطبقة الوسطى بل واختفائها والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع مع ارتفاع معدلات الفقر والسياسى وحتى سوء الأوضاع الاقتصادية، لذا انطلقت من أجل المطالبة بالعدالة الاجتماعية والتمتع بالحقوق والحريات التي تم قمعها، بالإضافة للمطالبة بإنهاء قانون الطوارئ الذي دام تطبيقه في الدولة المصرية لسنوات عدة، وبالتالي انتهجت المطالبة بالتغيير الجذرى فى مختلف قطاعات الدولة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وذلك نتيجة الفساد الذى ضرب مؤسسات الدولة كافة وخاصة فى المحفل السياسى وسيطرة الحزب الوطنى على معظم مقاعد البرلمان بمعدل ٩٥% من إجمالى الأصوات ( ).

وبالتالى كانت من أبرز نتائجها أنها تسببت فى تنحى نظام الحكم القائم فى ذلك التوقيت برئاسة الرئيس الأسبق مبارك، ثم تولى بعد ذلك إدارة شئون البلاد المجلس العسكرى بفترة انتقالية تمتد إلى أن تُعقد الانتخابات الرئاسية الديمقراطية من أجل أن يقوم الشعب باختيار من يمثله ويقوم على أداء وظائفه، هذا بالإضافة إلى تعطيل مجلسى الشعب والشورى تمهيداً لعقد انتخابات برلمانية، على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المهمة المرتبطة بسن وإصدار القوانين، والتزام الدولة بكافة والمواثيق والاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي تعتبر طرفاً بها مع استمرار التمثيل الدبلوماسى والقنصلى للدولة فى الخارج وتيسير أعمال الدولة لحين انتخاب رئيس للسلطة التنفيذية يأتى على رأس الدولة لمباشرة مهامه، والجدير بالذكر أنها بدأت يوم الثلاثاء فى الخامس والعشرين من يناير المقرر فيه الاحتفال بعيد الشرطة المصرية ( ) .

ثانياً الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، جاءت تلك الانتخابات الرئاسية لتعتبر الأولى بعد ثورة يناير والثانية فى تاريخ مصر بعد فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك، وجاءت تلك الانتخابات فى ظل مطالب بعملية التسريع فى تداول السلطة من خلال عقد انتخابات رئاسية مُبكرة، وتم عقدها على مدار يومين ولعل أن المنافسة قد انتهت بين المرشحين؛ أحمد شفيق ومحمد مرسى، وانتهت نتائجها بفوز المرشح محمد مرسى برئاسة الجمهورية وتم حلف اليمين أمام المحكمة الدستورية ( ) .

ويتولى زمام الحكم دخلت مصر فى فترة راهنة من أجل محاولة درء المساب والظرفيات التي مرت وتمر بها الدول، ولكن من خلال عدة قراءات اتضح أن نظام الحكم برئاسة الرئيس الأسبق محمد مرسى لم يلبى طموحات وأهداف ثورة يناير التي أطاحت بنظام حكم دام لنحو ثلاثين عام حيث لم يحقق هذا النظام تقدماً ملموساً فى كافة القطاعات ناهيك عن إخفاقه فى بعض الملفات والعجز الدبلوماسى فى أخرى، هذا بالإضافة إلى تأجج أزمة مياه النيل بعد الإعلان عن إنشاء سد النهضة فى ٢٠١١، والتساهل فى بعض القضايا التي تمثل وجدان للدولة المصرية كملف الحدود وخاصة حلايب وشلاتين، والانفلات الأمنى فى شبه جزيرة سيناء وخاصة فى شمالها بظهور التنظيمات الإرهابية التي هددت أمن وسلامة المجتمع وذلك جراء

الإفراج عن الجهاديين والمتطرفين من السجون المصرى بعفو رئاسى واتخاذهم من سينااء مقرًا لهم، هذا بالإضافة إلى حالة الاستقطاب الاجتماعى والتفرقة بين أبناء الواحد مما هدد بفتنة طائفية وحتى انقسام بين أبناء المعتقد الواحد كما وحادث الشيعة فى الجيزة، وحتى على صعيد الأقباط حيث تم استهدافهم بشكل أو بآخر، ناهيك عن المشكلات الأمنية والغذائية، والإخفاق الخارجى، فضلاً عن التصادم مع المؤسسات القضائية والإعلامية، وتنفيذ أجنات الجماعات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين حيث أنه كان مرشحها وتم تمكينهم فى مفاصل الدولة، وأصبح الاهتمام بالصالح الخاص وليس العام ( ).

ثالثاً ثورة يونيو ٢٠١٣؛ وبعد التطرق لحقبة حكم ٢٠١٢ وما نتج عنها من ظروف تكاد تكون كارثية ومهددة بالدرجة الأولى كيان الدولة بل وأنها كانت فى اتجاه السيولة ومنه إلى الهشاشة والتي تعنى اتجاه مؤسسات الدولة للفشل الكلى، وكانت تلك القراءات فقط فى فترة حكم لم تتجاوز عشرة أشهر، وتلك الفترة التي مثلت إنذاراً لمختلف القوى السياسية وخاصة الشباب بأن هذا النظام لن يضيف للدولة بل يأخذ من تاريخها ومكانتها الدولية وحتى قد ينتقص من سيادتها على بعض المناطق لذا قامت دعوات بضرورة تدخل الجيش من أجل سحب الثقة من هذا النظام وأنشأت حركة تمرد لتجمع التوقعات من المصريين والتي عبارة عن استثمارات سحب الثقة من السلطة التنفيذية والتشريعية وعلى رأسها رئيس الدولة والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة وبالفعل تم تجميع التوقعات والتي تخطت العشرين مليون توقعياً، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل دعت تلك الحركة والعديد من القوى السياسية بأن يتم تنسيق العديد من الاحتجاجات إلى أن يتم تنفيذ تلك المطالب وجاء تاريخ هذا اليوم ليشهد على مرحلة فاصلة فى تاريخ مصر كونها مثلت نقطة فاصلة بين الدخول فى نفق مظلم وما بين نجاة الدولة مما كان يحاك لها، والجدير بالذكر أن تلك الاحتجاجات بدأت فى الثلاثين من يونيو وانتهت فى الثالث من يوليو بإعلان المجلس العسكرى بخارطة مستقبل أو طريق لا تتضمن فى أى عناصرها تواجد النظام الذى خلفته انتخابات ٢٠١٢ بما فيها الرئيس الأسبق مرسى، وتضمنت عقد انتخابات رئاسية مبكرة ولكن إلى أن يتم تحقيق ذلك يتولى الرئاسة المؤقتة للدولة عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا إلى أن يتم تسلم وتسليم القيادة بعد عقد تلك الانتخابات ( ).

رابعاً الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤، تعتبر تلك الفترة حاسمة فى تاريخ الدولة المصرية وخاصة أنها ما زالت فى تحدى البقاء والوجود وخاصة بعد تلك الظروف التي مرت بها، بعد تولى المستشار عدلى منصور الرئاسة المؤقتة للبلاد من تلك الفترة مثلت تصحيح المسار للدولة فى مختلف الاتجاهات والقطاعات داخلياً وخارجياً، كما أنها واجهت تحدٍ غاية فى الخطورة تمثل فى ارتفاع ظاهرة العنف السياسى من قبل المؤيدين لنظام ٢٠١٢ ووصلت لحد الاعتصام فى بعض الميادين المصرية، ناهيك عن التهديد بالعمليات الإرهابية

من قبل بعض قادة جماعة الإخوان التي صنفت مؤخرًا كونها إرهابية لتحريضها على القتل وسفك الدماء، وازداد نشاط التنظيمات الإرهابية في سيناء بل وفي بعض المناطق المتفرقة خارج سيناء، مما تسببت في إرهاب أمنى وانتشار القوات المسلحة في سيناء من أجل مجابهة تلك التهديدات التي تشكل تهديد للأمن القومي المصرى ومازالت الدولة المصرية تجابه مخاطر الإرهاب إلى هذا التوقيت على الرغم من اتباع عدة استراتيجيات من أجل مكافحة الظاهرة ونتيجة تضافر عمل المؤسسات قد انخفضت حدتها بنحو أو بأخر.

أما عن الانتخابات الرئاسية، فقد عُقدت بين عدة متنافسين وانتهت بالتنافس بين المرشحين حمدين صباحي، وعبد الفتاح السيسي، وبفوز المرشح عبد الفتاح السيسي برئاسة الدولة وتلك تكون الرئاسة الثالثة في تاريخ مصر والثانية بعد يناير ٢٠١١، وهي الممتدة حتى تاريخه ولكن شهدت العديد من التحولات والتغيرات في مسار مصر في كافة الأنحاء وذلك من خلال انتهاج سياسة الإصلاح من أجل الخروج بمصر من النفق المظلم نحو التنمية المستدامة، وشهدت تلك الفترة العديد من التحديات ولعل من أبرزها الظاهرة الإرهابية بالإضافة للملف الاجتماعي والملف الاقتصادي والأمنى، وبالتالي حمل هذا النظام العديد من التحديات التي خلفتها الأنظمة السياسية السابقة وشهدت تلك المرحلة تغير جذري ليس فقط في الداخل وبل والخارج كذلك الأمر، وذلك لأن القيادة السياسية تسعى لتوسيع نطاق علاقاتها بالخارج.

خامسًا الظاهرة الإرهابية؛ تمثل تلك الظاهرة أحد أبرز المتغيرات الداخلية التي لحقت بالدولة المصرية في الفترة المستهدفة وخاصة أنه وبعد ثورة يناير بدأت تلك الظاهرة تستهدف الدولة المصرية من خلال العمليات الموجهة ضد قواتها المسلحة، ثم ارتفعت أصدااء تلك العمليات وخاصة بعد عزل النظام السياسى ٢٠١٢ حيث باتت تضرب كافة الأنحاء كما أنها ركزت اهتمامها على الكنائس والقوات المسلحة والشرطة المصرية بالإضافة لضرب بعض مؤسسات الدولة الحيوية وبالتالي هذا المتغير رئيسى كونه يضرب مباشرة كيان وتواجد الدولة، وبالتالي فإنه يؤثر على تحركات السياسة الخارجية المصرية ويحدد أولوياتها.

البند الثانى: تتبع مسار أداء السياسة الخارجية في تلك الحقبة.

يأتى هذا البند ليتم من خلاله التطرق إلى تأثير السياسة الخارجية بالمتغيرات الداخلية في تلك الحقبة، وبالتالي فإن تتبع مسار أداء تلك السياسة وفقاً للمراحل التي مرت بها الدولة المصرية في الداخل، أى مرحلة ما قبل وبعد يناير، مرحلة تولى الرئيس الأسبق مرسى الحكم، مرحلة ثورة الثلاثين من يونيو إلى تولى الرئيس الحالى عبد الفتاح السيسي الحكم، وهذا ما سيتطرق له الباحث على النحو الآتى بيانه؛

أولاً مرحلة ما قبل وبعد يناير، تميزت السياسة الخارجية في حقبة نظام الرئيس الأسبق مبارك وتحديداً في العقد الأخير من ولايته بتذبذبها واتجاهها فى منحى أو اتجاه واحد وغالبًا ما كان منصبًا على الغرب، مما

أدى إلى انحسار العلاقات المصرية الخارجية واقتصارها على معسكر بعينه وإهمالها الوحدات الدولية الأخرى مما جعل سياستها الخارجية غير نشطة وفعالة كونها ولم تُحَيِّد علاقاتها الخارجية، ولعل من أبرز المسببات لاندلاع يناير هو عدم فاعلية الدور المصرى الخارجى وهو ما ينعكس على الإخفاق فى تحقيق أهداف ومصالح مصر الخارجية، وخاصة الإهمال المتعمد من قبل السلطة المصرية آنذاك للملف الإفريقى ودول الجوار النيلي وخاصة بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس الأسبق مبارك فى أديس أبابا، وبالتالي كانت تلك السياسة محدودة وفقاً لرؤية وأهداف الدولة فى تلك الحقبة مما أدى إلى تلبد فى العلاقات بينها وبين بعض الدول ولعل من أبرزها كما سلف الذكر الدول الإفريقية، المعسكر الشرقى بالإضافة إلى الميل كل الميل إلى النفوذ الغربى فى مختلف القطاعات التجارية، الاقتصادية، السياسية وحتى العسكرية فى مسائل التسليح وما إلى ذلك ( ).

لذا وبعد أن قامت الثورة المصرية فى يناير كانت بمثابة التحول الجوهرى ليس فقط فى سياسة مصر الخارجية ولكن فى توجهات الدولة عامة وذلك لمحاولة درء المثالب السابقة التى أصابت الدولة بالركود، وبالتالي بدأت الدولة المصرية بعد يناير بأن تولى اهتمامها للعديد من الملفات والقضايا التى تم إهمالها مسبقاً وعلى رأسها ملف دول حوض النيل والقارة الإفريقية ناهيك عن الملف الإيرانى وعن علاقته بدول الخليج العربى والحفاظ على كافة الالتزامات والاتفاقيات التى توجد الدولة طرفاً بها، وبالتالي فإن ثورة يناير كانت من أبرز العوامل التى أثرت فى أداء السياسة الخارجية المصرية وخاصة أنها شكلت انفراجة فى العديد من الملفات التى تعثرت أو تم إهمالها كملف دول حوض النيل وخاصة عندما تدخلت كوسيط بين شمال وجنوب السودان، ناهيك عن ترجيحها بدور الكنيسة الإثيوبية مع الأزهر تجاه بعض القضايا الإفريقية، ( ) بالإضافة إلى التطرق إلى الثورات العربية وتأثيرها على الامن القومى المصرى، وأخيراً محاولة الاحتفاظ بينود معاهدة السلام بين الجانب المصرى والإسرائيلى وضمان ألا يتم العبث بها ومنه إلى القضية الفلسطينية وتحقيق تقدم بها يتناسب وطموحات الشعب الفلسطينى بالرغبة فى الاستقلال، وبالتالي فإن تلك السياسة خلال تلك الفترة كانت بمثابة أمل من أجل إعادة صياغة أهدافها ودوائرها وحتى محدداتها تجاه المجتمع الدولى كافة.

ثانياً السياسة الخارجية بعد ٢٠١٢، بعد تولى الرئيس الأسبق مرسى مقاليد الحكم انتهجت الدولة المصرية مساراً مغايراً تماماً لوضع الدولة بعد يناير وأثناء تولى المجلس العسكرى مقاليد البلاد وهو ما انعكس بدوره على السياسة الخارجية المصرية، فبعد أن حققت ثورة يناير انفراجة فى العلاقات الخارجية ومنه لنشاط نسبي فى أداءها وهو ما أصبح مغايراً فى فترة حكم الرئيس السابق مرسى، حيث تراجعت السياسة الخارجية

المصرية تراجعاً ملحوظاً في العديد من القضايا والملفات مما أدى إلى انحسار دورها إقليمياً ودولياً بل وتهددت مكانتها في مختلف المحافل الدولية، وكانت السياسة الخارجية في عهد مرسى يحكمها عدة اعتبارات أو أولويات يأتي في مقدمتها؛ القيم والمعايير الأخلاقية ويتضاءل فيها التأثير الخارجي، هذا بالإضافة إلى أن المعايير التي تحكمها سياسية لا أمنية وخاصة بعد إبعاد الأجهزة المخابراتية والأمنية عن تحديد محدداتها ودوائر تحركها واستبدالها بالظهير الديني أو الخلفية الدينية لشخص الرئيس والمتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين ( ) .

كما توجه الرئيس في زيارته إلى الدول التي تعارض شرعية حكمه وسلطته وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ثم إلى إثيوبيا التي تتعارض مع حصة مصر المائية وأخيراً بتحسين العلاقات الإيرانية وخاصة عقب يناير وتولى مرسى زمام الحكم بإعلان إيران عن أول سفير إيراني لها في القاهرة عقب القطيعة الدبلوماسية في عهد مبارك، كما أن تلك السياسة اتسمت بالتبعية الغربية وحرص الدولة على استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من التلويح في بداية الأشهر الأولى للحكم أن تلك السياسة تحوى التغييرات الجذرية في علاقات مصر بالخارج إلا أنها لم تختلف كثيراً عن نظام ما قبل يناير فكانت شعارات أكثر من أولويات وأهداف وبرامج محددة، وبالتالي الأمل الذي توقعه الكثيرون وخاصة بعد يناير لم يتحقق بل تراجع السياسة الخارجية على نحو غير معهود بل وتشكلت دوائرها وفقاً لأهداف ومصالح جماعة الإخوان والتي تعتبر الظهير الديني والسياسي الأقوى للقيادة السياسية والحزب الحاكم من خلال سيطرته على البرلمان فكانت السياسة الخارجية تتجه نحو تشخيص العقاقات الخارجية وأخونها ( ) .

وأخيراً يمكن الإشارة أن تم تجريد الخارجية المصرية من كافة صلاحياتها كما أن القيادة السياسية قد أعلنت الحرب على نظام بشار الأسد والقطيعة الدبلوماسية له، وتبنيه العديد من القضايا المخالفة لنهج الدولة على مدار التاريخ، ومطالبته بالإفراج عن أحد المتطرفين المحتجزين في الولايات المتحدة الأمريكية والمدعو عمر عبد الرحمن، وبالتالي كانت السياسة الخارجية المصرية بترجمة لمشروع ديني تم وضعه من قبل مرشد جماعة الإخوان التي تم إعلانها إرهابية مؤخراً.

ثالثاً السياسة الخارجية، وما بعد يونيو ٢٠١٣، جاءت تلك الفترة لتعبر عن خارطة طريق بل ومستقبل للعبور بالدولة المصرية من مازق الانهيار وبالتالي كرست الدولة إمكانياتها من أجل تحقيق هذا الهدف وباعتبار أن السياسة الخارجية أحد مكونات السياسة العليا للدولة فإنها تعتبر ضمن أدوات الدولة التي توجهها للخارجي وبالتالي بما ان تلك المرحلة كانت بمثابة تصحيح مسار لأخطاء الأنظمة السابقة فإنها اتسمت بالنشاط والتحرك الموسع الذي استهدف مختلف دول العالم من أجل توضيح رؤية مصر في يونيو



٢٠١٣ وإرادة شعبها من أجل التطلع للأفضل بعيداً عن أى اعتبارات شخصية قد تؤدي بالدولة والمجتمع إلى ظريفات مغايرة تماماً لأهداف الدولة، وبالتالي كانت الفترة التي تولى فيها عدلى منصور الرئاسة المؤقتة بمثابة ظرفية راهنة في أداء السياسة الخارجية كونها تعد حلقة الوصل بين الأوضاع الداخلية والعالم وأنها الخط الأول الذي يستهدف الدفاع عن مقدسات الشعب واحترام إرادته، وبالتالي لعبت دوراً جوهرياً في ترسيخ مبادئ يونيو ٢٠١٣ والتأريخ لما بعد يونيو أى استحقاق الرئاسة والانتخابات الرئاسية بسلطة جديدة تحمل رؤى مختلفة.

أما عن أداء السياسة الخارجية بعد انتخابات ٢٠١٤، فانتسبت بالفاعلية في تحقيق أهداف وبرامج الدولة، استقطبت دول العالم حول المشروع والرؤية المصرية وفتحت المجال أمام أوجه تعاون متنوعة بين مصر والدول المناظرة لها، كما أنها سلطت الضوء على العديد من الملفات الهامة كالمف إفريقيا وخاصة حوض النيل، الملف العربي، الملف الإقليمي، الملف الحدودي، ملف الإرهاب ووفقاً لتلك الملفات تشكلت تحركات ودوائر السياسة الخارجية المصرية، وفي هذا المقام يمكن الاستنتاج أن السياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة كانت ولا زالت الوسيلة لربط الداخل المصرى بالخارج والمترجم لسياسات الدولة العليا داخلياً وخارجياً بالإضافة لكونها حلقة لوصول التي جمعت الخارج بالداخل وقربت وجهات النظر والرؤى ولكن هذا لا يعنى أنها لا تواجه صعوبات في العديد من الملفات والمحافل كتعثر ملف المياه والتفاوض مع سد النهضة، بعض العراقيل في الملف العربي، ولكن السمة الغالبة الفاعلية الملحوظة والنشاط البين ( ) .

ولعل من أبرز النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية المصرية؛ نجاح الدبلوماسية المصرية في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن وانتخابها رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب ٢٠١٦، ثم عصوية مجلس السلم والأمن الإفريقي، وفي عام ٢٠١٨ تم انتخابها كرئيس للاتحاد الإفريقي لعام ٢٠١٩ ( ) .

### المحور الثاني: المتغيرات الخارجية، تأثيرها على السياسة الخارجية المصرية:

مثلما تطرق المحور الأول إلى المتغيرات الداخلية في البيئة المصرية وتأثيرها على السياسة الخارجية ما بين صعوداً وهبوطاً، فإن هذا الموضوع سيتطرق إلى رصد المتغيرات الخارجية التي عصفت بالبيئة الدولية والإقليمية والتي بدورها أثرت على السياسة الخارجية المصرية ومنه إلى تحديد أولوياتها وتحركاتها ومنه لدوائرها على الصعيد الخارجى، ولعل من أبرز تلك المتغيرات؛ الثورات العربية، الملف الإفريقي وتحديداً أزمة سد النهضة الإثيوبي، الملف الخليجي، التطفل التركي، ظاهرة الإرهاب، التغيرات الدولية التي هددت

نظام توازن القوى بين الوحدات الدولية، وبالتالي سيتم تقسيمها إلى البند الأول ليتطرق للمتغيرات الخارجية للبيئة الدولية والإقليمية، ثم من خلال البند الثاني تأثر تلك السياسة بتلك المتغيرات.

### البند الأول: المتغيرات الخارجية المرتبطة بالبيئة المصرية (متغيرات البيئة الدولية والإقليمية)

يمكن رصد المتغيرات الخارجية التي أثرت بنحو أو بآخر على السياسة الخارجية وخاصة في توجيه تحركاتها وأهدافها للخارج، يمكن تقسيمها لمتغيرات إقليمية وأخرى دولية، فتلک الإقليمية يمكن جعلها في ملف الثورات العربية، ملف دول الخليج العربي وإيران، التطفل التركي على المنطقة، الملف الإفريقي وخاصة دول حوض النيل والاضطرابات التي تشهدها القارة الإفريقية، أما عن الدولية فتتمثل في ظاهرة الإرهاب، توازنات القوى بين الوحدات الدولية، ويمكن تناولها كما والتالي؛

أولاً المتغيرات الإقليمية؛ طرأت على البيئة الإقليمية التي تعد الدولة المصرية جزءاً منها العديد من المتغيرات التي أثرت كل التأثير على توازن المنطقة بل وسببت العديد من الاضطرابات ولعل من أبرز تلك الأحداث ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات في مختلف الأرجاء وتحديداً في كل من سوريا، اليمن، ليبيا، تونس وذلك من أجل المطالب بالتغير استهدافاً لتحقيق التحسن الاجتماعي في شتى قطاعاته المعيشية وحتى المجتمعية ناهيك عن المطالبة بالإصلاح في مختلف القطاعات والقضاء على الفساد بكافة مؤشراتته ومعدلاته، وبالتالي جاءت تلك التحركات لتسبب العديد من الاضطرابات في المنطقة وخاصة أن بعضها انتهى بسلسلة من العنف غير المبرر من قبل بعض التيارات أو حتى من الأنظمة السياسية وهو ما تسبب بتحول جذري في سياسات المنطقة وخاصة أنها عرضت مفهوم الدولة الوطنية للانقضاء وفقاً للمخاطر التي تعرضت لها وحالة السيولة التي طرأت على بعض من تلك الدول.

فعلى صعيد تونس فقد نجحت تحركاتها وثورتها بأن تخرج من تلك الأزمة منتصرة بإرادة شعبية عازمت على التغيير ثاراً لمحمد بوعزيز الذي راح ضحية الأوضاع الاجتماعية المتردية والإهمال المتناهي من مختلف القطاعات، أما عن كل من اليمن وليبيا وسوريا فإنها انتهت بأحداث دامية نتج عنها فقدان الكثير من الأرواح بل وانتشار التنظيمات الإرهابية التي باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة بالكامل وتعداها لتهديد أمن المجتمع الدولي، فتلک المتغيرات التي حولت المنطقة العربية من منطقة أمن واستقرار دائم إلى بؤرة للاضطرابات والعنف بل والإرهاب إن جاز التعبير، وهي بدورها تؤثر على توجه الدولة المصرية ومواقفها تجاه تلك الأزمات بل وتحدد أولوياتها.

يأتي المتغير الإقليمي الثاني متمثلاً في ملف إيران ودول الخليج؛ يجمع دول الخليج بيران علاقات مضطربة على مدار التاريخ وخاصة المملكة العربية السعودية التي وطالما يجمعها بإيران الاختلاف في وجهات النظر

وخاصة بعد حادثة اقتحام الحرم المكي من قبل الحرس الثوري الإيراني، وفي الآونة الأخيرة شهدت تلك المنطقة التحرش الدائم من قبل إيران بدول الخليج وتحديداً المملكة العربية السعودية وخاصة في المنطقة الجنوبية التي تضم في أغلبها الطوائف الشيعية وهو ما يهدد الأمن القومي للخليج العربي، كما أن هنالك ملف آخر مرتبط بدول الخليج وتمثل في الدولة القطرية التي يجمعها علاقات متذبذبة بالدولة المصرية وخاصة بالنظام السياسي الذي تلى ٢٠١٣ حيث أنها تعترض على خروج الرئيس الأسبق مرسى من الحكم وخاصة أن تلك الجماعة كانت تحقق أهداف وطموحات الدولة القطرية، كما أنه ثبت أن الدولة القطرية تمول العمليات الإرهابية التي تُنفذ ضد الدولة المصرية بل وأنها تمارس حملة ممنهجة ضد القيادة السياسية وفقاً لأجندات محددة بالتعاون مع الدولة التركية.

أما عن المتغير الثالث فيتمثل في القضية الفلسطينية، والتي تمثل قضية وجود للدولة المصرية على مدار تلك الحقبة، فقد شهدت تلك القضية تطورات بل تعد من قبل الجانب الإسرائيلي وخاصة من خلال عملية بناء المستوطنات في قطاع غزة والقدس ومنه لمحاولة تهويد الدولة باعتبار أن القدس هي عاصمة الدولة الإسرائيلية وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة للقضاء على الهوية الفلسطينية بل ومحوها، ناهيك عن الإغارات على حقوق الفلسطينيين من خلال عمليات القذف لمناطق مختلفة من القطاع، وعمليات السحل والضرب لهذا الشعب وذلك من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على هذا الشعب لكبح جماحه وقتل أي رغبة بداخله للمقاومة، وبالتالي فإن هذا التطور الذي لحق بتلك القضية بداية من العقد الثاني لهذا القرن لهي بالأمر الذي يستدعي التوقف على حيثياته وخاصة في ظل ارتباط الدولة المصرية بحدود مشتركة مع الدولة الفلسطينية والإسرائيلية ناهيك عن معاهدة السلام بين مصر والطرف الإسرائيلي.

المتغير الإقليمي الرابع متمثلاً في البيئة الإفريقية؛ يعد هذا الملف حساس للغاية للدولة المصرية وذلك لأنه خلال الفترة الرئاسية للرئيس الأسبق مبارك قد تم إهمال تلك هذا الملف بعد حادثة محاولة الاغتيال لشخصه كما سبق وأشار الباحث في موضع سالف وبالتالي فإن إعادة النظر لهذا الملف وه الجانب من السياسة الخارجية المصرية لهو بالأمر غاية الأهمية وخاصة أنها مرتبط بدول حوض النيل التي تشترك مع مصر في نهر النيل ناهيك عن المكانة التاريخية التي كانت تحتلها الدولة المصرية في القارة الإفريقية في حقبة ناصر، لذا فإن أي متغيرات تطرأ على القارة الإفريقية فإنها تؤثر بالضرورة على السياسة العليا للدولة ولعل من أبرز المتغيرات الإفريقية هو ملف سد النهضة الإثيوبي وإقدام الدولة الإثيوبية على بناء السد دون أن تنتهج مبدأ الشفافية في الإعلان على التفاصيل الفنية التي تتضمنها عملية البناء وسنوات الملء ومدى الضرر المتوقع أن يلحق بالدولة المصرية، هذا بالإضافة لمتغير الاضطرابات الواقعة في دولة السودان

وتأثيرها على الداخل المصرى وما نجم عن تلك القلاقل من انفصال جنوب السودان عن السودان، ناهيك عن مشاكل دارفور، وغيرها من النزاعات المسلحة التى تتعرض لها القارة وحتى انتشار ظاهرة الإرهاب، الاضطرابات العرقية والإثنية، والتوجه الغربى للقارة الإفريقية وذلك للاستثمار باعتبار أن إفريقيا قارة المستقبل.

ثانياً المتغيرات الدولية؛ تلك البيئة الدولية تضم العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها القطب الأوجد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع المضى قدماً فى هذا العقد اتضح أن هنالك تغير فى موازين القوة فى العالم وذلك باتجاه إقصاء أمريكا عن سيادة العالم وأحادية القطبية وذلك من خلال القوى الصاعدة التى حققت طفرة فى العديد من المجالات وأهمها القطاع الاقتصادى والعسكرى ومنها على سبيل الذكر دولة الصين الشعبية، دولة روسيا، فرنسا، بريطانيا، اليابان، الاتحاد الأوروبى، كما أن هنالك اقتصاديات صاعدة استطاعت أن تحتفظ بمكانة بين تلك القوى الكبرى، وبالتالي فإن التغير الذى طرأ على تلك البيئة متمثل فى التنافس بين تلك الوحدات والحروب غير العسكرية التى أعلنتها وخاصة الاقتصادية منها، كما أن العالم شهد خلال هذا العقد وجهتين مختلفتين للإدارة الأمريكية إحداها تمثلت فى نظام الرئيس أوباما ودعمه لحكومة وقيادة ٢٠١٢ وتحفظه على حكومة وقيادة ٢٠١٤، ثم إدارة ترامب المغايرة تمام لاستراتيجية أوباما والتى تعلن العداء الصريح لمنافسيها وعلى رأسهم الصين، ثم العداء للدول الإسلامية خاصة اعتباره أن التطرف ينبع من تلك الدول، وبالتالي إن قدوم تلك الرؤية المتشددة لأفكارها على رأس دولة كبرى وتقود العالم فإنه لأمر جلل كونه يهدد المصالح العالمية وتوازنات القوى بين الوحدات الدولية وهو ما أدخل الدول فى صراعات ومنها الصراعات والحروب التجارية بين دولة الصين وإدارة ترامب، ناهيك عن الانحياز الكامل لمشروع تهويد القدس.

ثانياً ظاهرة الإرهاب، تعتبر من أبرز المتغيرات التى عصفت بالمجتمع الدولى فى العقد الثانى من هذا القرن وذلك لأنها هدبت مختلف الدول العربية منها والأجنبية حيث أنها أضحت حروب غير تناظرية لا تخضع لقواعد الحروب التناظرية فتعتبر عدو خفى غير معلوم، كما أنه يخدم مصالح دول بعينها أى أنها حرب بالإنابة عن أخرى فى أراضٍ لا تخضع لسيطرتها لتمير مصالحها، فانتشار تلك الظاهرة بات يهدد استقرار وأمن الشعوب وبالتالي يعتبر من أهم المتغيرات التى أثرت فى السياسة الخارجية المصرية كونها تعاني من أفته ويهدد أراضيها، لذا تعتبر المتغيرات الخارجية هى نابعة من النظام الدولى ذاته وتفاعلاته فضلاً عن الأفعال ونقيضها التى تصدر عن الدول.

### البند الثاني: تأثير المتغيرات الخارجية على السياسة الخارجية المصرية:

يأتى هذا الموضوع ليسلط الضوء على تأثير تلك المتغيرات على السياسة الخارجية، لذا فى هذا الإطار يمكن أولاً الإشارة إلى تحركات ودوائر السياسة الخارجية يتضح أنها كما سلف الذكر تتجه إلى الملف العربى، والملف الإفريقى، بالإضافة إلى الملف الفلسطينى، الآسيوى، الدولى، وهى إن تم التدقيق ما هى إلا ترجمة للمتغيرات التى لحقت بالبيئة الإقليمية والدولية ومنه إلى سياسات نفذتها الدولة ضمن برامجها وأهدافها للحفاظ على توازنها الإقليمى والدولى وحماية مصالحها مع الدول المجاورة وحتى غير المجاورة. ومنه يتضح أن توجهات الدولة المصرية تجاه الملفات الإقليمية والدولية ما هو إلى ترجمه لتأثير تلك المتغيرات على أولوياتها وبرامجها وأهدافها لذا تتشكل دوائرها وتحركاتها فى الاتجاهات التى تشكل تهديد مباشر لأمناها ولمصالحها، بالإضافة إلى توجيهها للملفات التى تمثل انطلاقة لتوجهها ونهضتها وتنمية علاقاتها.

فمثلاً فى نطاق الملف العربى وخاصة الأزمات العربية قد لعبت دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة فى سوريا وتحديداً المعارضة والجيش السورى والوحدات الدولية لكنها استتنت جبهة النصره وبعض التنظيمات الموالية والتى اعتبرت من التنظيمات الإرهابية المتطرفة، كما أنها ساهمت كذلك فى عملية تدعيم وتبنى المبادرة الخليجية لتحقيق المصالحة بين اليمن والمعارضة من خلال حثها على ضرورة أن يتم الامتثال للمؤسسات الشرعية فى اليمن وذلك من أجل حماية مصالحها فى مضيق باب المندب فضلاً عن تأمين سلامة الشعب اليمنى من النزاعات المسلحة والحفاظ على أمن الخليج العربى من آثار تلك النزاعات وخاصة أنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومى المصرى، أما عن دورها فى ليبيا فقد جاهدت الدبلوماسية المصرية من أجل أن يتم التداول السلمى للسلطة بعيداً عن الاضطرابات والنزاعات التى تمر بها، كما أنها تسعى كذلك للقضاء على بؤرة تفشى الظاهرة الإرهابية فيها من خلال الدمج وتسريع انتقال السلطة ومحاولة درء الخلافات ( ).

أما عن تأثيرها بالملف الإفريقى وخاصة أزمة سد النهضة والعديد من الدول، فقد سعت الخارجية المصرية إلى أن تحقق انفراجة فى العلاقات مع دول القارة وذلك من خلال التركيز على التنمية فى الدول الإفريقية إقامة مشروعات البنية التحتية كما فى دولة تنزانيا وسد روفينجر التى تنفذه وتشرف عليه شركات مصرية، ناهيك عن استقدام العلماء فى مختلف المجالات للعديد من الدول الإفريقية كالسودان، والمكانة التى يتمتع بها الأزهر بين دول القارة، والتعاون مع الكنسية الإفريقية باختلاف الدول التى تتواجد بها فى المسائل الدينية الخاصة بالأقباط وخاصة فى برامج نبذ العنف والتعصب الدينى والتعايش بين الأديان، ( ) فتوجهها للقارة

الإفريقية بالتنمية وإعادة لعب الدور الريادي والقيادي ما هو إلا ترجمة لإنذار شديد اللهجة هدد بمكانتها ومصالحها في تلك المنطقة وخاصة أنه يربطها بها مصالح وعلاقات تاريخية والأهم نهر النيل، لذا سعت لتوطيد العلاقات مع دول حوض النيل من أجل تدعيم موقفها في أزمة سد النهضة التي طرأت على الدلة بعد يناير ٢٠١١، وبالتالي إن المخاطر التي تم استنتاجها من ملف سد النهضة هو ما جعل مصر تعيد البحث عن مكانتها التي فقدتها من عقود عدة، لذا تقدمت لعضوية مجلس السلم والامن الإفريقي وأخيراً رئاسية الاتحاد لعام ٢٠١٩.

في حين تمثلت الوجهة الخليجية في شقين الأول تدعيم وتوطيد علاقاتها التاريخية بتلك الدول، إعلان الدولة أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن مصر وهو بمثابة مناوشة للجانب الإيراني تجاه تلك المنطقة، أما الشق الثاني هو القطيعة الدبلوماسية لدولة قطر بعد أن ثبت تعاطيها مع التنظيمات الإرهابية التي تنفذ عمليات ضد القوات المسلحة المصرية، بالإضافة لتمويل أنشطتها والدعم اللوجستي لها، وتلك القطيعة لم تشمل دولة مصر فقد بل ضمت العديد من الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي؛ المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، البحرين، وغيرها من الدول العربية، وبالتالي سياستها تجاه الخليج العربي استهدفت ردع الدولة القطرية وتعزيز العلاقات الخليجية المصرية وحماية أمن الخليج العربي من التحرش الإيراني حتى لو من خلال التهيب والتلويح بالقوة.

كما أثر الملف الفلسطيني على السياسة المصرية وخاصة التجاوزات التي تم ارتكابها في حق الشعب الفلسطيني فقد دعت الدولة المصرية المجتمع الدولي إلى إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ووصفته بأنه غير إنساني، كما أنها أدانت كذلك عملية بناء المستوطنات والتوسع فيها، وأقرت بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وهذا لا ينفي حفاظ الدولة على بنود اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل ومراعاة ذلك ضمن تلك المعايير، كما أن السياسة الخارجية المصرية ما زالت تنتظر للدولة الإسرائيلية باعتبارها المهدد الرئيسي للأمن القومي المصري وذلك لأنه تخطى التهديد بل تعدى بالقوة المسلحة على أجزاء من الدولة ولكن تم استرداها بالحرب المسلحة والمفاوضات السلمية وبالتالي فإن سياسة مصر الخارجية تعمل وفق هذا الأساس.

وأخيراً عن تأثير المتغيرات الدولية على تلك السياسة فيتضح جلياً من خلال الاستراتيجية التي اعتمدها الدولة وخاصة بعد يونيو ٢٠١٣ والتي استهدفت توسيع نطاق علاقات الدولة المصرية بالخارج وذلك من خلال تحييد علاقاتها وتحقيق مصالحها من خلال موازنة علاقاتها بمختلف الدول، كما أنها وطدت من علاقاتها بالدولة الروسية والصينية من خلال الاستثمار في الدولة المصرية من قبل تلك الشركات، ناهيك

عن صفقات التسلح، كما اتجهت للقارة الآسيوية لربطها بنطاق برامج وتطلعات وأهداف الدولة، ولا يمكن إغفال علاقاتها بالجانب الأوروبي بالإضافة لحفاظها بعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لعودة المعونات العسكرية التي اقتطعت خلال هذا العقد كإجراء تحفظى على الإجراءات والتحولت التي مرت بالدولة.

ويخلص مما سبق أن السياسة ل خارجية لأى دولة ما هى إلى ترجمة لبرنامج الحاكم السياسى الذى يترجمه لسياسة عليا تنقسم بدورها لسياسة داخلية وأخرى خارجية وتأتى الخارجية كأداة لتحقق أهداف وبرامج وتطلعات الدولة فى الداخل والخارج، كما أن الأمن القومى يعتبر أحد محدداتها بل أنه الركيزة الأساسية التى تشكل دوائر السياسة الخارجية للدولة، لذا فى هذا الفصل قد أفاض الباحث فى تفصيل مفهوم تلك السياسة بالإضافة إلى أبعادها ومحدداتها التى تنقسم بدورها إلى داخلية وخارجية، ثم تم التطرق لسياسة الخارجية المصرية بالتخصيص وذلك برصد مبادئها، وأبعادها، بالإضافة إلى دوائرها ومحدداتها، ثم التطرق لمفهوم الأمن القومى وأبعاده، وخصائصه بالإضافة إلى سماته ومنه إلى أدواته ووسائل تحقيقه وبالإسقاط على الآن القومى المصرى من خلال رصد تحدياته ومحدداته، لذا يمكن اعتبار أن الأمن القومى جزء لا يتجزأ من عمل لسياسة الخارجية بل والفاعل الرئيسى فى أدائها، كما أن السياسة الخارجية أداة من أدوات الدولة للتعبير عن أيديولوجيتها واستراتيجيتها للخارج ونقل التفاعلات والتحركات الخارجية للداخل ومنه إلى ردود الأفعال أو حتى الأفعال تجاه الظروف الدولية الطارئة.